

الجلسة 25

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الأصالة الأخيرة تجاه المواسعة الأصلية

لقد توصلنا إلى المستند الأخير لأصالة التوسيعة - بحق القضاء - فقد اختصر صاحب الجوادر كافة المستندات - السنت التي أطالتها الشیخ الأعظم - فأدغمها ضمن عدة أسطر قائلاً:[1]

«وَكَيْفَ كَانَ فَلَرِيبُ أَنَّ الْأَشْبَهَ الْأُولُ لِلأَصْلِ:

- بمعنى استصحاب عدم وجوب العدول عليه لو كان الذكر في الأثناء الذي هو من لوازم التضييق كما عرفت.

- وجواز فعلها قبل التذكر، ويتم بعدم القول بالفصل (بيطلان الحاضرة).

- وبمعنى البراءة أيضاً عن حرمة فعلها أو فعل شيء من أضداد الفائنة.

- بل و (البراءة) عن التجليل، إذ هو تكليف زائد على أصل الوجوب والصحة المتيقن ثبوتهما على القولين، لأن القائل بالتضييق لا ينكرهما في ثاني الأوقات مع الترك في أولهما وإن حكم بالإثم، وليس المراد إثبات خصوص التوسيعة المقومة للوجوب مقابل الفورية والتضييق كي يرد أنه غير صالح لذلك، بل المراد محض نفي التكليف بها قبل العلم، كنفي التكليف بالوجوب للفعل المتيقن طلب الشارع له طلباً راجحاً في الجملة.»

ولكن الشیخ الأعظم قد استفتح شتى أبعاد الأصل الأخير قائلاً:

«السادس: أصالة عدم حرمة المنافيات لفعل الفائنة من المباحث الذاتية، وهذا الأصل حسن بمعنى الاستصحاب دون البراءة (إذ لا عقاب شرعي للمقدمات إطلاقاً ولهذا لا نشك في استحقاق العقاب كي تجري البراءة) لما عرفته في التقرير الرابع والخامس.

و على أي تقدير فهذا الأصل (استصحاب صحة المنافيات) إنما يتم في رد:

- من قال بوجوب الترتيب من جهة اقتضاء فورية القضاء تحريم الحاضرة (ف تستصحب انعدام الفورية فينعدم وجوب ثم التحرير أيضاً نظراً للأصل المسببي).

- والقول بأن الحرمة المقدمية توجب الفساد (الحاضر) لو كان المنفي - المحرم من باب المقدمة - من العبادات.

- وأمّا لو لم نقل (بحرمة الضّد أو فساده) - كما هو مذهب جماعة، منهم: المحقق الثاني في شرح القواعد في باب الدين [2] بل ربما نسبة بعضهم ككافش الغطاء قد سرّه إلى كافة الأصحاب [3] - فلا ثمرة لهذا الأصل، لأن إثبات الترتيب حينئذ من باب الأخبار الدالة على تقديم الفائتة، لا من وجوب المبادرة إليها، من باب أن الأمر بالشيء يقتضي عدم الأمر بضده فينفسه.

و الحكم بالفساد من هذين الوجهين يُجتمع عدم حرمة الحاضرة (فليست الحاضرة محرّمة و لكنها فاسدة نظراً لانعدام أمر الحاضرة) فلا يترتّب على أصلّة عدم الحرمة[4] الحكم صحةً الحاضرة.[5] (بل أخبار الترتيب قد أفسدت الحاضرة أيضاً فاستصحاب عدم الحرمة لا تؤتى أكملها في هذا الأصل - عدم الحرمة.)

و من هنا يظهر فساد ما قيل: من [6] أنه إذا ثبت عدم حرمة المنافيات بالأصل، ثبت صحة فعل الحاضرة في السعة (فلا تُعد بالطلة لأجل انعدام الأمر) لعدم القول بالفصل (فمن اعتقد بانعدام الحرمة فقد حكم بصحة المنافيات أيضاً، ولكن نُجيب بأنه: مع أن التمسك بالإجماع المركب و عدم القول بالفصل فيما إذا ثبت أحد شطري المسألة بالأصول الظاهرية (فالإجماع المركب) محل إشكال (ولهذا لو سجلنا أحد الطرفين بالأصول الظاهرية العملية لما افتقرنا إلى الإجماع المركب لتبرير الشق الآخر) فقد أنكره نقيد الإجماع المركب بفقدان الأصل في المسألة) غير واحد ولا يخلو عن قوّة.»

فبالتالي إنما أيضاً نعتقد بأنّ كاشفية الإجماع المركب عن رأي المعصوم تتجلى حينما نفتقد أصلاً عملياً ضمن المسألة بينما لو تفعّل هناك أصل عملي قد أثبتت أحد طرفي المسألة فكيف يكشف الإجماع المركب عن رأي المعصوم بل لا يُجدي نفعاً.

وَكَيْفَ كَانَ، فَالْأَصْلُ الْمُعْتَمِدُ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْأَصْلُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَصْلَةُ عَدْمِ الْفُورِيَّةِ. وَقَدْ يُعَارِضُ بِاقْتِضَاءِ أَصْلَةِ الْإِشْتِغَالِ
بِالْتَّرْتِيبِ، وَسِيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي أَدْلَةِ الْقَاتِلِينَ بِالْمُضَايِقَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.^[7]

و نلاحظ على مقالة الشيخ القائل: «فلا ثمرة لهذا الأصل، لأن إثبات الترتيب حينئذ من باب الأخبار الدالة على تقديم الفائدة»:

٦٥ أولاً: بأنّ استعراض موضوع «الأخبار» لإثبات الترتيب قد أخرج الشيّخ عن المفترض فإنّا منذ البداية قد همّنا الحصول على أصل عمليّ خالص عن الروايات - الموسعة و المضايقة . بحيث: هل مجرد فوت الصلاة سيُستوجب فوريّتها و من ثمّ فساد أقضادها أم لا فوريّة بل سُبُّاح سائر الأضداد؟

٤ ثانياً إن استصحاب «عدم حرمة المنافي» تعدّ مسببةً عن «أصالة عدم فورية القضاء و الترتيب» وبالتالي سيئول مصير هذا الاستصحاب إلى البرائة عن الفورية، فلا تحرّم المنافيات، بل إن بقية الأصول العملية نظير «أصالة إباحة الحاضرة» و «إباحة الأضداد» و ... فكانت متسبيبةً عن إجراء «أصالة عدم الفورية».

فحسماً لموضوع «الأصل العملي» قد عمد الشيخ إلى أصالة البراءة ردًا على احتياط التستري ثم صرّح أخيراً: «و بالجملة: فلا إشكال في أنَّ الأصل هو عدم وجوب المبادرة شرعاً (حتى وإن وجب عفلاً لأجل تحقيق الامتثال)». [8]

إذن فمن هنا سنُعرِّج إلى دراسة روایات كلا الفريقين، كي نُشاهد أنَّها تُرافق الأصل العمل - البرائة - أم تصادها.

دراسة الدليل، بـأيّاً، تجاه أساس، مبحث المعاشرة والمحاباة

وَأَمَّا الْثِقَةُ الثَّانِيَةُ لِمَلْفَ «الْمُوَاسِعَةُ الْعَرَبِيَّةُ» فَهِيَ الْإِطْلَاقَاتُ الْمُتَبَعِّثَةُ، وَقَدْ نَظَّمَهَا الْجَوَاهِرُ ضَمِّنَ طَوَافِ مَحْزَنَةٍ قَائِلًا:[9]

«وَكَيْفَ كَانَ فَلَا رِيبُ فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ لِلْمُواسِعَةِ، مُضَافًا:

1. إلى إطلاق ما دل على «صحة الحاضرة» بفعلها في وقتها جامعة للشرائط، إذ ما شرطته ليس بشرط عندنا.
2. وإلى إطلاق ما دل [10] على «وجوب» الحواضر بدخول أوقاتها، بناء على ما عساه يظهر من بعض عبارات أهل المضايقة من خروج سببية الوقت عن الوجوب (الحاضرة) لمن عليه فوائد (فلو فاتته صلاة فلا أرضية لوجوب الحاضرة) و انحصاره (وجوب الحاضرة) في وقت الضيق، لأنها كالظهر والعصر في الوقت المشترك.
3. وإلى إطلاق ما دل [11] على «وجوب قضاء الحاضرة» إذا مضى من الوقت مقدار ما يسع (الميّت) الفعل جامعا لما يعتبر فيه من الشرائط، إذ على المضايقة لا يتحقق ذلك (سعة امتثال الحاضرة) لمن كان عليه فوائد، بل لا بد من مضي زمان يسع الجميع، أو إدراك وقت الضيق ولم يفعل، لأن صحة الحاضرة مشروطة بفعل الفائمة، فلا بد من مضي زمان يسع الشرط والمشروط في تحقق القضاء بناء على مساواة غير الطهارة من الشرائط لها في اعتبار سعة الوقت بالنسبة إلى التكليف في أول الوقت، فمن كانت عليه فوائد حينئذ وذكرها في الوقت ثم عرض له جنون أو حيض أو غيرهما بعد مضي زمان يسع الحواضر خاصة لم يجب عليه القضاء بناء على التطبيق.
4. وإلى ما دل [12] بعمومه وإطلاقه على صلاحية جميع أوقات الحواضر لأدائها بالنسبة إلى سائر المكلفين.
5. وإلى ما دل [13] على تأكيد استحباب المبادرة مطلقا إلى أداء الصلوات في أوائل أوقاتها وفي أوقات فضيلتها، حتى أنه كثيرا ما يطلق فيها الوقت ويراد وقت الفضيلة، و يجعل غيره كخارج الوقت، بل ربما سمي المصلي فيه مضينا و متهاونا و متکاسلا و قاضيا.»

-
- [1] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص43 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
 - [2] جامع المقاصد ١٣:٥، نيل قول الماتن: (و لا تصح صلاته في أول وقتها).
 - [3] كشف الغطاء: ٢٧، البحث الثامن عشر و فيه: أن القول بالفساد ظاهر الفساد.. مع الخلو عن التعرض لمثل ذلك في الكتاب و كلام النبي و الأئمة عليهم السلام و أكثر الأصحاب.
 - [4] في «ش»: عدم حرمة.
 - [5] فلا تصح نسخة : بصحة الحاضرة، لأنها فاعل.
 - [6] ليس في «ش»: من.
 - [7] انصارى مرتضى بن محمدامين رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المعاشرة و المضايقة). ص 292-293 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
 - [8] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المعاشرة و المضايقة). قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
 - [9] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص47 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
 - [10] الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.
 - [11] الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٧ و الباب ٤٨ و ٤٩ من أبواب الحيض من كتاب الطهارة.
 - [12] الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.
 - [13] الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.

